

Distr.: General  
8 December 2014  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات اللاجئين

## تقرير الهيئة النرويجية للإحصاءات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩، يتشرف الأمين العام بأن يجيل تقرير الهيئة النرويجية للإحصاءات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا. ويقدم التقرير استعراضا عاما للإحصاءات الدولية المتعلقة بأنواع المشردين قسرا الثلاثة، وهي: اللاجئون، وملتمسو اللجوء، والمشردون داخليا. ويورد التقرير تعليقات على الأطر القانونية والمصطلحات ومصادر البيانات، ويناقش التحديات الخاصة التي تواجه جمع البيانات المتعلقة بماته الفئات وتصنيفها ونشرها. ومن بين هذه التحديات غياب الاتساق في المصطلحات، والحاجة إلى مصادر بيانات جديدة، والصعوبات التي تعترى مقارنة الإحصاءات الدولية المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا.

ويخلص التقرير إلى نتيجة مفادها أنه يلزم القيام بالمزيد من العمل فيما يخص الإحصاءات المتعلقة بالمشردين قسرا. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى مناقشة هاته الخلاصة.

\* E/CN.3/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

090115 020115 14-66544 (A)



## تقرير الهيئة النرويجية للإحصاءات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا

### أولا - مقدمة

١ - لقد ازداد إلى حد كبير في السنوات الأخيرة عدد اللاجئين وملتسمي اللجوء والمشردين داخليا نتيجة للتراعات المسلحة أو الحروب أو العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، جرى تشريد ما يقدر بنحو ٥١,٢ مليون شخص قسرا، وبذلك بلغ عدد المشردين أعلى مستوى له في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وشمل ذلك العدد ١٦,٧ مليون لاجئ، و ٣٣,٣ مليون مشرد داخليا، وما يقرب من ١,٢ مليون فرد لم يُبت بعد في طلبات اللجوء التي قدموها<sup>(١)</sup>. وقد كان نمو عدد اللاجئين والمشردين داخليا نموا سريعا بشكل خاص في عام ٢٠١٣، وظلت هذه الأرقام آخذة في الازدياد في عام ٢٠١٤.

٢ - وعلى المستويين الدولي والقطري في جميع أنحاء العالم، يتزايد القلق بشأن مدى توافر ونوعية المعلومات الإحصائية عن اللاجئين وملتسمي اللجوء والمشردين داخليا. وسيكون من بين العناصر الهامة في الاستراتيجية الرامية إلى تحسين هذه الإحصاءات التعاريف والتصنيفات والأساليب والمحتويات ونوعية المعلومات، فضلا عن توضيح مصادر البيانات.

٣ - وقد أدى إدراج اللاجئين وملتسمي اللجوء والمشردين داخليا في الإحصاءات الرسمية إلى غياب الوضوح. وتعد بعض البلدان، كجزء من إحصاءاتها الوطنية الرسمية، جداول تضم إحصاءات اللاجئين مصنفة بحسب العديد من الخصائص. ومع ذلك، فإن الصلات القائمة بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية التي تتولى جمع أو نشر هذه الإحصاءات لا تزال غير واضحة. وفي بعض الحالات، تقدّم الأرقام من قبل الوزارات أو مديريات الهجرة المعنية التي ليس لها أي صلة واضحة بالإحصاءات الرسمية للسكان أو الهجرة التي يعدها المكتب الإحصائي الوطني.

٤ - ولا تغطي التوصيات الشاملة بشأن عمليات التعداد والدراسات الاستقصائية وإحصاءات الهجرة الدولية المشردين قسرا سوى جزئيا. كما أنها لا تتناول التحديات

(١) مفوضية شؤون اللاجئين، "الاتجاهات العالمية ٢٠١٣: التكلفة الإنسانية للحرب"، (جنيف، ٢٠١٤). يمكن الاطلاع على الوثيقة في الموقع: <http://www.unhcr-arabic.org/53f044b06.html>. ولا تشمل الأرقام التشرد الناجم عن الكوارث. بينما تشير التقديرات إلى أن ٢٢,٤ مليون فرد شردوا حديثا بسبب الكوارث في عام ٢٠١٣، انظر الموقع: [www.internal-displacement.org/global-figures](http://www.internal-displacement.org/global-figures).

الخاصة - التقنية والتشغيلية والسياسية - التي يطرحها جمع وتحليل البيانات المتعلقة بهذه الفئات من السكان.

٥ - وتشكل الإحصاءات المتعلقة باللاجئين وملتزمي اللجوء والمشردين داخليا مجموعة فرعية من إحصاءات السكان والهجرة. وقد نوقشت هذه المجموعة الفرعية بشكل غير مباشر في العديد من المحافل الدولية، إلا أن الموضوع لم يُدرج قط بشكل مباشر في جدول أعمال اللجنة الإحصائية بوصفه بندا خاصا. كما نوقشت إحصاءات الهجرة في العديد من دورات اللجنة، كان آخرها في عام ٢٠١٤ (انظر E.CN.3/2014/20)، ولكن دون التركيز على فئات المشردين قسرا. وعلاوة على ذلك، اعتمدت اللجنة مجموعة من التوصيات المتعلقة بالهجرة الدولية، تحت عنوان "توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح ٨"، وذلك في دورتها التاسعة والعشرين المعقودة في عام ١٩٩٧ (انظر E/1997/24، الفقرة ٦١ (أ)). وبينما يتضمن الفصل العاشر من التوصيات توصيات بشأن إحصاءات اللجوء، فإنه لا يكاد يذكر شيئا عن اللاجئين والفئات الأخرى من المشردين قسرا.

٦ - ومن الواضح أن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين وملتزمي اللجوء والمشردين داخليا يلزم تحسينها. وسيكون من الأهمية بمكان لاتخاذ إجراء من هذا القبيل لتقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تستعين بها البلدان والمنظمات الدولية على حد سواء من أجل تحسين أساليب جمع البيانات والإبلاغ وتصنيف البيانات ونوعيتها بوجه عام. ومن شأن التوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية أن توفر مزايا للأطراف الفاعلة على الصعيدين الدولي والوطني المسؤولة عن جمع البيانات الإحصائية وتوزيعها، وذلك من حيث دقة البيانات الإحصائية وتوافقها. وفي نهاية المطاف، من شأن هذه المزايا أن تؤثر على حياة الفئات الضعيفة من السكان.

٧ - وفيما يخص الإحصاءات الرسمية، من المهم تحقيق التماسك والاتساق، مما يعني أن الإحصاءات السكانية يلزم أن تأخذ في الحسبان المشردين قسرا على نحو متسق. بيد أن التحديات قد تختلف فيما بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، أو، في حالة المشردين داخليا، فيما بين مناطق البلد الواحد. وسيلزم لأي إجراءات تتخذ من أجل تحسين الإحصاءات أن تتصدى بشكل مباشر لهذه الشواغل. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم بناء نظام عالمي للإحصاء مشفوع بتقديرات متسقة دوليا لعدد المشردين قسرا.

## ثانيا - تقييم الحالة الراهنة وضرورة العمل

٨ - تتولى البلدان والمنظمات الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومركز رصد التشرذم الداخلي، جمع الإحصاءات المتعلقة بالمشردين قسرا ونشرها سنويا. وتتولى منظمات وطنية ودولية أخرى، فضلا عن المؤسسات الأكاديمية، القيام ببعض الأنشطة ذات الصلة. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات التي ترتبط بالإحصاءات الحالية، مما يستلزم تحسين حجم البيانات المتعلقة بالمشردين قسرا ونوعيتها وحسن توقيتها (على نحو ما جرت مناقشته أدناه). وفي سياق هذه العملية، قد يلزم تحقيق الأهداف التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

- اتساق المصطلحات؛
- شرح المصطلحات والتعاريف، فضلا عن تقديم توجيهات بشأن تطبيق تلك التعاريف بصورة منهجية؛
- نشر إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا بشأن اللاجئين وغيرهم من المشردين قسرا؛
- جمع البيانات ذات الصلة بالمشردين قسرا؛
- ضرورة تحسين المنهجيات القائمة لجمع البيانات ووضع منهجيات جديدة تطبق في حالات التشرذم القسري.

## ثالثا - تعاريف

٩ - يرد تعريف لمصطلح "لاجئ" في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين (المادة ١). وقد عُدلت الاتفاقية بموجب بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، الذي أزال القيود المفروضة على تطبيق الاتفاقية من حيث الزمان والمكان (بمعنى أن الأحداث لم تعد محصورة في الأحداث التي وقعت قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١ أو التي جرت في أوروبا). ووفقا للاتفاقية والبروتوكول الملحق بها، فإن اللاجئ هو الشخص الذي يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد. وهناك نحو ١٥٠ من البلدان الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها.

١٠ - ووفقا لمفوضية شؤون اللاجئين، وللأغراض الإحصائية، يشمل اللاجئون الأفراد المعترف بهم بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ أو بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها أو اتفاقية

منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا. ولهذه الأغراض، يشمل اللاجئون أيضا الأفراد المعترف بهم وفقا للنظام الأساسي للمفوضية، والأفراد الذين منحوا أشكالا تكميلية من الحماية<sup>(٢)</sup>، أو الأفراد الذين ينعمون بحماية مؤقتة<sup>(٣)</sup>. وتشمل فئة اللاجئين أيضا الأفراد الذين يوجدون في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين<sup>(٤)</sup>. ومع ذلك، فإن الأشخاص الهاربين من الكوارث الطبيعية أو التغيرات البيئية غير مشمولين لا باتفاقية عام ١٩٥١ ولا بإحصاءات المفوضية.

١١ - وترتكز الأنشطة الإحصائية التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نظامها الأساسي، الذي ينص في الفقرة ٨ من الفصل الثاني المعنون "وظائف المفوض السامي" على أن "يتولى المفوض السامي توفير الحماية للاجئين الذين يشملهم اختصاص مكتبه" بجملة وسائل منها "الحصول على معلومات من الحكومات بشأن عدد وظروف اللاجئين الذين يعيشون في الأقاليم التابعة لها". ويتجلى اختصاص المفوضية في الالتزام التعاهدي الذي تقطعه الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، التي تنص في المادة ٣٥ (٢) على أن "تتعهد الدول المتعاقدة بتزويد [المفوضية السامية] على الشكل المناسب بالمعلومات والبيانات الإحصائية المطلوبة". وعلى مدى أكثر من ٦٠ عاما، دأبت البلدان على تقديم معلومات إلى المفوضية بشأن عدد وظروف اللاجئين الذين يعيشون في أقاليمها.

١٢ - ولا تشمل ولاية المفوضية للاجئين الفلسطينيين في الأردن أو الجمهورية العربية السورية أو لبنان أو الضفة الغربية أو قطاع غزة. وقد بلغ العدد الإجمالي للاجئين المسجلين وغيرهم من الأشخاص المسجلين في هذه المناطق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أزيد من ٤,٥ ملايين شخص<sup>(٥)</sup>. وتندرج هذه الفئات بالأحرى تحت ولاية وكالة الأمم المتحدة

(٢) الحماية التكميلية هي الحماية الممنوحة بموجب القانون الوطني أو الإقليمي أو الدولي للأشخاص غير المستوفين لشروط الحماية بموجب الصكوك القانونية المتعلقة باللاجئين، إلا أنهم يحتاجون إلى الحماية الدولية لأنهم معرضون لضرر جسيم. وتشمل هذه الفئة الحماية الثانوية، وهي صفة ورد تعريفها في المادة ٢ (ز) من التوجيه 2011/95/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(٣) تشمل الحماية المؤقتة الترتيبات التي وضعت لتوفير حماية ذات طابع مؤقت، إما إلى أن تتحسن الأوضاع في بلد المنشأ وتتيح العودة بأمان وكرامة، أو إلى أن يتسنى تحديد صفة اللاجئ أو الحماية التكميلية للأفراد.

(٤) هذا المصطلح وصفي بطبعه ويشير، في جملة أمور، إلى مجموعات الأشخاص الذين يوجدون خارج بلد أو إقليم المنشأ أو الذين يواجهون مخاطر تتعلق بحمايتهم شبيهة بالمخاطر التي يواجهها اللاجئون، إلا أن وضع اللاجئ لم يثبت في حالتهم لأسباب عملية أو لأسباب أخرى.

(٥) وفقا للفقرة ٧ (ج) من النظام الأساسي للمفوضية، لا يمتد اختصاص المفوض السامي إلى الشخص الذي يستمر في الحصول على الحماية أو المساعدة من أجهزة الأمم المتحدة أو وكالاتها الأخرى.

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)<sup>(٦)</sup>، التي أنشأتها الجمعية العامة بقرارها ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ للقيام بعمليات الإغاثة وما يتصل بذلك من برامج لفائدة اللاجئين الفلسطينيين. بيد أن اللاجئين الفلسطينيين في مصر والعراق وبلدان أخرى يندرجون في الواقع في إطار ولاية المفوضية، وبذلك فقد أدرجوا في إحصاءات المفوضية.

١٣ - وفي حال عدم التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، قامت الجمعية العامة مرارا بتجديد ولاية الأونروا، وقد مددتها آخر مرة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧<sup>(٧)</sup>. وتعرّف المفوضية اللاجئين الفلسطينيين بأنهم "الأشخاص الذين كان مكان إقامتهم المعتاد فلسطين خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، والذين فقدوا كلا من منازلهم وسبل عيشهم نتيجة لتزاع عام ١٩٤٨". ويتأهل للتسجيل أيضا المنحدرون من نسل اللاجئين الفلسطينيين من جهة الذكور، بما في ذلك الأطفال المتبنون. وتُصدر الأونروا بانتظام إحصاءات عن اللاجئين الفلسطينيين.

١٤ - وبموجب قوانين اللجوء الوطنية، فإن أي شخص طلب اللجوء أو وضع اللاجئ ولم يُبت في طلبه بعد يُعتبر بوجه عام من ملتمسي اللجوء<sup>(٨)</sup>. وما لم يتم الاعتراف باللاجئين على أساس ظاهر الحال، يلزم أن يتبع اللاجئ أحد إجراءات اللجوء، التي يتم خلالها تحديد وضعه كلاجئ<sup>(٩)</sup>. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تحديد أهلية الحصول على صفة اللاجئ. ومع ذلك، ففي البلدان التي لا توجد فيها إجراءات وطنية للجوء، أو عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في أن تتولى تقييم طلبات اللجوء بطريقة عادلة أو على نحو يتسم بالكفاءة، يجوز لمفوضية شؤون اللاجئين تحديد صفة اللاجئ في إطار ولايتها<sup>(١٠)</sup>. وتكتسي المعلومات الإحصائية المتعلقة بملتمسي اللجوء أهمية، على الرغم من عدم الاعتراف بجميع ملتمسي اللجوء باعتبارهم لاجئين، وذلك لأن هذه البيانات تبين عدد الأشخاص الذين غادروا بلد المنشأ والذين التمسوا الحماية في بلد آخر.

(٦) انظر الموقع: [www.unrwa.org/sites/default/files/2014\\_01\\_uif\\_-\\_arabic.pdf](http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_uif_-_arabic.pdf).

(٧) انظر الموقع: [www.unrwa.org/ar/who-we-are](http://www.unrwa.org/ar/who-we-are).

(٨) انظر الموقع: [popstats.unhcr.org](http://popstats.unhcr.org).

(٩) ما عدا القوانين الوطنية، أي في إطار قانون اللاجئين الدولي، يُعترف باللاجئ اعترافاً تفسيريًا نظراً لاستيفاء الشروط المادية لوضع اللاجئ مسبقاً.

(١٠) <http://www.unhcr.org/52a723299.html>

١٥ - وتتألف الفئة الأخرى الكبرى من المشردين قسرا من المشردين داخليا. وفي ظل غياب معاهدة دولية بشأن هؤلاء، وجد التعريف التالي (انظر E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق، الفقرة ٢) قبولا واسع النطاق داخل الأمم المتحدة وكذلك بين الدول: "يقصد بالمشردين داخليا الأشخاص الذين أُكْرِهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما كنتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها دولياً".

١٦ - وبينما يشترك اللاجئون والمشردون داخليا في مصير واحد وهو التشريد القسري، يتمثل الفرق الرئيسي بين الفئتين في أن اللاجئين موجودون خارج بلدان منشئهم، أي لا بد أنهم قد عبروا حدودا دولية. وليس للمشردين داخليا وضع خاص في القانون الدولي يضمن لهم حقوقا تتناسب مع حالتهم، لأنهم يظلون من الناحية القانونية تحت حماية الدولة التي يقيمون فيها. وعلاوة على ذلك، فإن تعريف "المشردين داخليا" أوسع نطاقا، حيث إنه ينطبق على الكوارث الطبيعية أو تلك التي يتسبب فيها الإنسان. وبدون ولاية حصرية لحماية المشردين داخليا، لا تُعَدُّ مفوضية شؤون اللاجئين إحصاءات خاصة بها تتعلق هؤلاء في معظم الأحوال.

١٧ - ويعرف الشخص العديم الجنسية بموجب المادة ١ من اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية بأنه "الشخص الذين لا تعتبره أية دولة مواطنا فيها بمقتضى تشريعها". وبعبارة أخرى، لا يتمتع عديمو الجنسية بجنسية أي دولة. وتشير إحصاءات المفوضية إلى الأشخاص الذين ينطبق عليهم هذا التعريف، وإن كانت البيانات الواردة من بعض الدول قد تشمل أيضا أشخاصا غير محددى الجنسية<sup>(١١)</sup>. وتشير تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن ما لا يقل عن ١٠ ملايين شخص على مستوى العالم عديمو الجنسية، رغم أن الإحصاءات الرسمية لا تغطي سوى نحو ٣,٥ ملايين شخص. ولم يتعرض غالبية سكان العالم عديمي الجنسية للتشريد القسري. ورغم ذلك، يدرج اللاجئون عديمو الجنسية في إحصاءات اللاجئين الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين<sup>(١٢)</sup>.

(١١) انظر الموقع: <http://www.unhcr-arabic.org/53f044b06.html>.

(١٢) تخرج أي مناقشة مفصلة لما ينطوي عليه سرد أعداد السكان عديمي الجنسية من تعقيدات عن نطاق هذا التقرير.

## رابعاً - مصادر البيانات

١٨ - تتولى البلدان والمنظمات الدولية، من قبيل مفوضية شؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية جمع البيانات المتعلقة باللاجئين ملتمسي اللجوء والمشردين داخليا. وثمة تحديات عديدة ترتبط بعملية جمع هذه البيانات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبيانات الوصفية ذات الصلة بالموضوع (المصطلحات والتعريفات). وفي بعض الحالات، قد تكون البيانات حساسة من الناحية السياسية. وفي هذا الصدد، تكتسي حماية البيانات وخصوصيتها أهمية، إلا أن ذلك يطرح أيضا تحديات، حيث قد تستخدم البيانات لأغراض سياسية، منها على سبيل المثال إثبات أن مشكلة ما قد تم حلها أو ما زالت تستلزم حلا. وقد تطرح الحالة في البلدان المتأثرة بالتراعات أو الحروب، وهي الحالة التي تشمل بلدان الحوار في كثير من الأحيان، تحديات خاصة فيما يتعلق بالمنهجية ونوعية البيانات وإمكانية الوصول إلى المشردين (نتيجة انعدام الأمن) والتغطية وحسن التوقيت والتكاليف وقابلية المقارنة عبر الزمن وفيما بين البلدان.

١٩ - وتختلف المنظورات فيما يتعلق بالتنسيق القسري باختلاف مصادر البيانات. فبعض المصادر تلائم أغراض تقدير الأعداد من قبيل تسجيل اللاجئين والمشردين داخليا وتعداداتهم، بينما عادة ما تكون سلطات الهجرة أو نظم تتبع السكان أقدر على توفير بيانات بشأن التدفقات. وأحيانا تُبذل محاولات لتقدير الأعداد من واقع البيانات المتعلقة بالتدفقات: فعلى سبيل المثال، قد يتم تقدير عدد اللاجئين في بلد ما استنادا إلى عدد اللاجئين الوافدين خلال السنوات السابقة. ولكن هذه الطريقة تشوبها أوجه قصور، لا يمكن تجاوزها إلا إذا استخدمت أيضا البيانات المتعلقة بمواليد ووفيات اللاجئين ومعدلات هجرتهم الوافدة والنازحة وعمليات تجنيسهم. وللأسف، كثيرا ما تكون هذه البيانات غير متوافرة أو يتعذر الحصول عليها.

٢٠ - ومع ذلك، يتم جمع كميات كبيرة من البيانات ونشرها كل عام. وتشمل مصادر البيانات الرئيسية وأساليب إعداد الإحصاءات المتعلقة بالمشردين قسرا ما يلي:

- تسجيل اللاجئين والمشردين داخليا
- تحديد سمات المشردين داخليا
- تعقب حركة السكان
- تعدادات السكان



- الدراسات الاستقصائية
- المعابر الحدودية
- تسجيل الوقائع الحيوية
- السجلات والقيودات الإدارية
- سجلات السكان العامة
- مجموعة متنوعة من طرائق التقييم المستخدمة في إعداد الإحصاءات في حال نقص أو عدم توافر البيانات الكافية والموثوقة

٢١ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كان تسجيل فرادى اللاجئين مصدرا لحوالي ٦٧ في المائة من البيانات المتعلقة باللاجئين المشمولين بولاية مفوضية شؤون اللاجئين. وقد مثلت التقديرات نسبة ١٦ في المائة من البيانات، بينما مثلت التقديرات والتسجيلات مجتمعة نسبة ٧ في المائة، ومثلت المصادر الأخرى نسبة ١٠ في المائة.

#### ألف - تسجيل اللاجئين وملتمسي اللجوء

٢٢ - ينعم ملتمسو اللجوء بأفضل صور الحماية عندما يتم تسجيلهم فرادى. ومن أهداف ذلك إثبات وضع قانوني لهم والاعتراف بهم لكي يتسنى تحديد مدى حاجتهم إلى الحماية الدولية. وخلال عملية التسجيل، يتم جمع وتحديث معلومات تشمل الاسم وتاريخ الميلاد ونوع الجنس وبلد المنشأ والحالة الزوجية ومكان التشرّد. وتستند إحصاءات اللاجئين عموما إلى قيودات التسجيل الحكومية. ومتى كانت الحكومة غير قادرة على تسجيل اللاجئين أو ملتمسي اللجوء، قد تساعد مفوضية شؤون اللاجئين على الاضطلاع بأنشطة التسجيل، أو تتولى القيام بها. وتحتفظ أونروا بسجلات جميع الأفراد المسجلين الذين ينطبق عليهم التعريف القانوني "للاجئين الفلسطينيين".

٢٣ - وفي نهاية عام ٢٠١٣، كان التسجيل الطريقة بمثابة الرئيسية لجمع البيانات عن اللاجئين في ١١٤ بلدا. وسجلت الغالبية العظمى من اللاجئين المقيمين في المخيمات بشكل فردي. ومع ذلك، ففي ظل إقامة أكثر من نصف لاجئي العالم في مناطق حضرية أو شبه حضرية، يشكل التسجيل الفردي تحديات خاصة. فعلى سبيل المثال، قد لا يسجل بعض اللاجئين أنفسهم إما لعدم وعيهم بالحاجة إلى القيام بذلك، أو بسبب شعورهم بأن مخاطر التسجيل تفوق مزاياه. وعلاوة على ذلك، قد يكون الأشخاص في سياق تدفقات الهجرة المختلطة (مثل اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين) بحاجة إلى حماية دولية، إلا أنهم يقررون عدم طلب اللجوء خوفا من كشف أمرهم للسلطات.

٢٤ - وبالرغم من أن اللاجئين يُسجّلون في كثير من الأحيان بشكل فردي، تتفاوت دقة التسجيل تفاوتاً كبيراً، تبعاً لبيئة الحماية والعمليات. ففي أي سجل للاجئين، يدرج جميع الأشخاص ويجري استكمال القيودات بانتظام. ومع ذلك، نظراً لأن الضغوط المحفزة على التسجيل تفوق الضغوط المحفزة على إلغاء التسجيل، قد يحدث إفراط في الإبلاغ عن البيانات المستمدة من سجلات اللاجئين، مما يتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية بصفة دورية، من خلال التحقق من السجلات، على سبيل المثال. وفي حالات تجمع اللاجئين بأعداد كبيرة وعندما تكون هذه الفئات كثيرة التنقل، يصبح الاحتفاظ بسجل للاجئين تحدياً جسيماً. وقد قامت المفوضية بتحسين معايير التسجيل وتبسيطها عن طريق استحداث نظام تسجيل مخصص لهذا الغرض.

#### باء - تسجيل المشردين داخلياً

٢٥ - يستخدم معظم فرادى المنظمات سجلات المشردين داخلياً، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. بيد أنه في بعض الحالات، تيسر الحكومات أيضاً التعرف على أوجه ضعف محددة، وإدارة الحالات الفردية، وتوزيع المساعدات. وبينما تُستخدم بيانات التسجيل في كثير من الأحيان في تقدير عدد المشردين داخلياً في المخيمات والأماكن الشبيهة بالمخيمات، فإن هذه البيانات تعطي صورة ناقصة. وفي العديد من السياقات، يقيم غالبية المشردين داخلياً خارج المخيمات - بمفردهم أو مع الأسرة أو الأصدقاء، في مناطق حضرية في كثير من الأحيان - حيث لا يتم تسجيلهم أو تعدادهم. وبالنظر إلى الأطر القانونية والسياقات السياسية المتميزة التي تعمل في ظلها الجهات الفاعلة التي تتصدى لمختلف حالات التشريد القسري، فإن التسجيل ليس مصدراً شائعاً من مصادر إحصاءات المشردين داخلياً كما هو الحال بالنسبة لإحصاءات اللاجئين.

٢٦ - ويتأثر تسجيل المشردين داخلياً إلى حد كبير بمدى استعداد الحكومة للاعتراف بحالة المشردين داخلياً وتمكين دوائر العمل الإنساني من الاستجابة. ولا يشمل التسجيل جميع المشردين داخلياً، ومتى تمت عملية التسجيل، تصبح معايير إلغاء التسجيل أمراً بالغ الأهمية. ولا يرقى إلغاء التسجيل في كثير من الأحيان إلى كونه حلاً دائماً، ولكنه يعني بالأحرى نهاية الدعم المقدم من الدولة المضيفة أو الدعم الدولي. ويتم التسجيل أيضاً بطرق شتى: فيمكن، على سبيل المثال، تسجيل الأسر بدلاً من الأفراد، أو يمكن حساب أعداد أفراد أسر المشردين داخلياً استناداً إلى "حجم الأسرة" المحدد على الصعيد الوطني، بالرغم من أن تحديد ذلك قد يختلف من منظمة إلى أخرى.

## جيم - تحديد سمات المشردين داخليا

٢٧ - يتم أحيانا جمع البيانات المتعلقة بالمشردين داخليا من خلال عملية تعرف باسم تحديد السمات. ويهدف هذا النهج إلى تقديم لمحة عامة عن الفئات المتضررة من التشريد من خلال جمع البيانات الأساسية وتحليلها (عدد الأشخاص المشردين داخليا مصنفيين بحسب الموقع والسن ونوع الجنس والتنوع)، وأنواع أخرى من البيانات الكمية والنوعية. وتتيح بذلك هذه العملية النظر في مسائل من قبيل أسباب التشرد وأنماطه، والشواغل المتعلقة بالحماية، والاحتياجات الإنسانية، واحتمالات التوصل إلى حلول دائمة. ويستعان في تحديد السمات بطائفة من المنهجيات تجمع في كثير من الأحيان بين الأساليب المتبعة في تقدير عدد السكان والدراسات الاستقصائية القائمة على عينات والموجهة تحديدا إلى المشردين قسرا، وذلك غالبا بغرض مقارنة حالتهم بحالة السكان المحليين أو سكان البلد المضيف<sup>(١٣)</sup>.

## دال - تتبع حركة السكان

٢٨ - في الحالات التي يكون فيها تنقل السكان المشردين قسرا سلسا أو مستمرا، يمكن أن يكون نظام تتبع الحركة أداة مفيدة في تقديم تقديرات تقريبية لتدفقات السكان، بما في ذلك حالات التشرد المتكرر. وهذا النظام يكون في كثير من الأحيان أكثر ملاءمة للمناطق التي يتم رصدها عن بعد أو التي يتعذر الوصول إليها، وكذلك الحالات التي تكون فيها كثافة التحركات السكانية مرتفعة نسبيا. وفي المقابل، فإن نظام تتبع التنقلات غير ملائم بشكل خاص لتوفير تقديرات عن مجموع السكان والتركيبية السكانية إذا كانت جودة البيانات تعتمد بشكل كبير على مصادر المعلومات المتاحة. وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات أخرى باستحداث أساليب لتتبع تحركات المشردين داخليا في أكثر من ٣٠ بلدا، ولا سيما في حالات التشرد الناجم عن الكوارث، بل وأيضا في حالات التشرد الناجم عن النزاع.

## هاء - تعدادات السكان

٢٩ - يمثل تعداد السكان مصدر البيانات السكانية الأكثر شمولاً في معظم البلدان. والتعداد أكثر ملاءمة لقياس أعداد المهاجرين بدلا من معدلات تدفقهم، وذلك عن طريق طرح أسئلة عن بلد أو (مكان) الميلاد مثلاً. وإذا سجلت سنة الهجرة أيضا، يمكن تقدير المعدلات

(١٣) انظر الموقع: [www.internal-displacement.org/publications/2008/guidance-on-profiling-internally-displaced-persons](http://www.internal-displacement.org/publications/2008/guidance-on-profiling-internally-displaced-persons).

التقريبية لتدفقات الهجرة الوافدة إلى البلد (أو المنطقة) أو تلك التي تحدث داخله<sup>(١٤)</sup>. وإذا أُضيفت إلى هذه المعلومات بعد ذلك ردود على أسئلة تتعلق بأسباب الهجرة (بما في ذلك الاضطهاد أو النزاع أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان)، يمكن تقدير عدد اللاجئين أو المشردين داخليا.

٣٠ - ومع ذلك، ليس من الممارسات الشائعة عند إجراء التعداد طرح أسئلة تتعلق بالتشريد القسري. وعلاوة على ذلك، لا يصنف هذا الموضوع بوصفه موضوعا أساسيا في توصيات التعداد الدولي، ولا توجد أي توصيات واضحة بإدراج سؤال عن غرض الهجرة في تعدادات السكان. وقد انعكس هذا القصور بوضوح في جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، التي لم تدرج فيها هذه الأسئلة إلا على نطاق محدود.

#### واو - استقصاءات العينات

٣١ - تشكل استقصاءات العينات مصدرا مفيدا للمعلومات المفصلة عن خصائص وأوضاع المشردين قسراً. ويمكن لهذه الاستقصاءات أن تكون مفيدة بوجه خاص إذا كانت تجري على نحو موحد ومنهجي، وإذا كانت تغطي عددا كبيرا من البلدان المتضررة من التشريد القسري. وبالمقارنة مع التعدادات (والسجلات الإدارية)، يمكن لاستقصاءات العينات الوصول إلى أبعاد أكثر عمقا وطرح المزيد من الأسئلة. ويمكن للاستقصاءات أن تعود بالفائدة بصفة خاصة على الجهود المبذولة لتحديد فئات السكان التي تتعرض للتشريد القسري استنادا إلى تاريخ هجرة الأفراد والأسر المعيشية المبلغ عنه ذاتيا، بما في ذلك أنماط تلك الهجرة وأسبابها.

٣٢ - وقد تم تصميم عدة استقصاءات دولية موحدة للعينات لأغراض خاصة، من بينها الاستقصاءات الرامية إلى دراسة قياس مستويات المعيشة واستقصاءات القوة العاملة، والاستقصاءات الديمغرافية والصحية، واستقصاءات مجموعات المؤشرات المتعددة. ومزيج هذه الاستقصاءات أنها تغطي مجموعة واسعة النطاق من البلدان وتُجرى بشكل منتظم أو منهجي. ويمكن أن تُستخدم هذه الاستقصاءات أيضا لدراسة فئات المشردين قسرا، لكن بعد إدخال بعض التعديلات عليها.

(١٤) انظر، على سبيل المثال، Economic Commission for Europe and United Nations Population Fund, "Statistics on international migration: a practical guide for countries of Eastern Europe and Central Asia" (Geneva, 2011). ويمكن الاطلاع على الوثيقة في الموقع: [www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/publications/International\\_Migration\\_Practical\\_Guide\\_ENG.pdf](http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/publications/International_Migration_Practical_Guide_ENG.pdf)

٣٣ - وتقدم الدراسة الاستقصائية للهجرة الدولية للأسر المعيشية في بلدان البحر الأبيض المتوسط مثالا مثيرا للاهتمام على كيفية الجمع بين اللاجئين وملتمسي اللجوء، من جهة، وأبعاد أخرى للهجرة، من جهة أخرى، في دراسة استقصائية ذات طابع تمثيلي. وتتيح هذه الدراسات الاستقصائية، التي تدعمها عدة منظمات دولية وتنفذها مكاتب الإحصاء الوطنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بيانات مقارنة واستيعابية وتمثيلية على مستويات متعددة عن خصائص وسلوكيات المهاجرين، فضلا عن الآثار المترتبة على الهجرة الدولية. وتشمل الدراسة الاستقصائية للهجرة الدولية للأسر المعيشية في بلدان البحر الأبيض المتوسط نموذجا يتعلق باللاجئين.

#### زاي - المعابر الحدودية

٣٤ - يجري في العديد من البلدان تسجيل الأشخاص الذين يعبرون الحدود الدولية. وتستخدم البيانات المتعلقة بتلك المعابر في بعض البلدان من أجل تقدير تدفقات الهجرة. ومع ذلك، تظل عملية تحديد اللاجئين من بين هؤلاء العابرين تشكل تحديا كبيرا، لا سيما إذا قرر بعض الأفراد عدم تقديم طلبات للجوء أو للحصول على صفة لاجئ رغم حاجتهم الواضحة إلى حماية دولية. وثمة مشاكل عديدة مرتبطة بهذه البيانات، من بينها ما جرت مناقشته أدناه:

- تمييز المهاجرين عن غيرهم من العابرين للحدود، مثل السياح والمرتحلين يوميا والتجار وسائقي الشاحنات، يشكل أمرا بالغ الصعوبة
- العديد من المراكز الحدودية لا تكون مجهزة لمعالجة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، وربما لا يكون الموظفون مدربين تدريباً كافياً على القيام بذلك على النحو المناسب
- تسجيل حالات الهجرة إلى خارج البلد يتم بعناية أقل من الهجرة إلى داخل البلد. ويرجع ذلك في العادة إلى أن الهجرة إلى الخارج لا تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للبلد، ولعدم فرض قيود قانونية في العادة على الهجرة إلى الخارج على غرار القيود المفروضة على الهجرة إلى الداخل
- هناك قلة قليلة من الحدود التي تكون مغلقة بإحكام، وهناك العديد من عمليات العبور للحدود التي تتم بشكل غير قانوني (أو غير موثق)

#### حاء - تسجيل الوقائع الحيوية

٣٥ - لا تعد في العادة عمليات الهجرة والتحركات الداخلية من الوقائع الحيوية، خلافاً للولادات والوفيات. ومع ذلك، ثمة اهتمام متزايد بتسجيل عمليات الهجرة. ومع ذلك، فإن

هذا النوع من التسجيل أصعب بكثير لأن التحركات السكانية تكون في العادة أكثر تواترا من الولادات والوفيات. علاوة على ذلك، عادة ما تكون حوافز تسجيل مثل هذه التحركات ضئيلة. كما أن التحركات الداخلية في أي بلد عادة ما يكون توثيقها أو تسجيلها أصعب من حالات الهجرة إلى خارج البلد أو إلى داخله. ونظرا لهذه التحديات، من الصعب الاعتماد على إحصاءات تسجيل الأحوال المدنية لإثبات بيانات دقيقة عن المشردين قسرا.

#### طاء - السجلات والقيودات الإدارية

٣٦ - تتوفر لدى العديد من البلدان سجلات أو قيودات إدارية للمهاجرين يُمكن أن تُستعمل لوضع إحصاءات لأعداد اللاجئين في تلك البلدان. وتعد الإحصاءات المتعلقة بتصاريح الإقامة الممنوحة للاجئين أو ملتزمي اللجوء من الأدوات المفيدة بشكل خاص في هذا الصدد، وينطبق الأمر نفسه على الأرقام المتعلقة بمعدلات تدفق اللاجئين وأعدادهم. ويقوم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، على سبيل المثال، بجمع ونشر إحصاءات عن تصاريح الإقامة الممنوحة للأشخاص الذين يتمتعون بصفة لاجئ وبالحماية الثانوية.

#### ياء - سجلات السكان العامة

٣٧ - ثمة نوع خاص من السجلات الإدارية يشمل عموم السكان، ويطلق عليه في كثير من الأحيان اسم السجل المركزي للسكان. وتشكل المعلومات المستقاة من هذا السجل، في عدد متزايد من البلدان، المصدر الرئيسي لإحصاءات الهجرة. ولا تضم هذه السجلات بشكل عام معلومات عن أسباب الهجرة، على الرغم من أن المكتب الإحصائي الوطني في بعض البلدان يمكن أن يربط بين البيانات المستمدة من السجل المركزي للسكان وتلك المقدمة من سلطات الهجرة. ويسهل ذلك تحديد هوية اللاجئين وملتزمي اللجوء، شريطة أن يكون ترميز هذه المجموعات قد تم بشكل منفصل.

٣٨ - ويُعد النظام الذي يتوفر له هذا النوع من المعلومات من أفضل مصادر البيانات عن عدد اللاجئين في بلد ما. ومع ذلك، فحتى هذا النوع من النظم قد لا يوفر بالضرورة تقديرا لعدد اللاجئين يتسق مع التعريف الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، على النحو المبين أدناه. ومن العسير والمكلف إنشاء سجل شامل للسكان وتعهده واستخدامه لأغراض إعداد الإحصاءات. ولم ينشئ مثل هذا السجل سوى عدد قليل من البلدان (لا سيما في شمال أوروبا)، رغم تزايد الاهتمام بإنشاء مثل هذه السجلات في أنحاء كثيرة من العالم. ويتيح مثل هذا النظام الفرصة أيضا لإجراء تحليل أكثر تفصيلا لعملية إدماج

اللاجئين في البلدان المضيفة، نظرا لأن البيانات يمكن ربطها أيضا بالسجلات الإدارية المتعلقة مثلاً بالعمل والتعليم.

## خامسا - جمع الإحصاءات المتعلقة بالمشردين قسرا ونشرها

٣٩ - يتحمل كل بلد على حدة المسؤولية عن جمع البيانات عن اللاجئين وملتزمي اللجوء والأشخاص العديمي الجنسية، وتضطلع مفوضية شؤون اللاجئين بدور الموزع لهذه المعلومات<sup>(١٥)</sup> على الصعيد العالمي. وتحتفظ المفوضية بقاعدة بيانات إحصائية على الإنترنت تتضمن بيانات عن بلد الإقامة وبلد المنشأ لهؤلاء الأشخاص، بما في ذلك بيانات عن تركيبهم السكانية وأماكن وجودهم. وتتوفر حاليا بيانات عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، ويمكن استخدام قاعدة البيانات هذه المتاحة للجمهور من أجل وضع جداول خاصة عند الطلب<sup>(١٦)</sup>. علاوة على ذلك، تتوفر للمفوضية بيانات سنوية عن تدفقات اللاجئين وأعدادهم منذ عام ١٩٥١، وهو العام الذي أنشئت فيه المفوضية، وهي تعمل حاليا على إتاحة هذه البيانات التاريخية على شبكة الإنترنت. وتتضمن بوابة بيانات الأمم المتحدة (data.un.org)، التي تشرف عليها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، بيانات عن اللاجئين ابتداء من عام ١٩٧٥. وتنتشر المفوضية بانتظام تقارير إحصائية، لا سيما الاتجاهات العالمية<sup>(١٧)</sup>، و”اتجاهات منتصف العام”<sup>(١٨)</sup>، واتجاهات اللجوء<sup>(١٩)</sup>، والحولية الإحصائية<sup>(٢٠)</sup>.

٤٠ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاضطلاع بدور رائد في مجال جمع البيانات المتعلقة باللاجئين، رغم أن عدد البلدان التي تتيح فيها المفوضية تلك المعلومات حصريا انخفض من ٧٦ بلدا في عام ٢٠١٠ إلى ٦٣ بلدا في عام ٢٠١٣ (أي بنسبة ٣٧ في المائة). وفي الوقت نفسه، ازدادت تدريجيا نسبة البلدان التي توفر فيها الحكومات البيانات المتعلقة باللاجئين بشكل حصري، من ٣٣ إلى ٣٦ في المائة على مدى نفس الفترة. وفي عام ٢٠١٣، بلغت نسبة البلدان التي زوّدت حصريا ببيانات اشترك في

(١٥) انظر [www.unhcr.org/statistics](http://www.unhcr.org/statistics).

(١٦) انظر [popstats.unhcr.org](http://popstats.unhcr.org).

(١٧) انظر على سبيل المثال <http://www.unhcr-arabic.org/53f044b06.html>.

(١٨) انظر على سبيل المثال [www.unhcr.org/52af08d26.html](http://www.unhcr.org/52af08d26.html).

(١٩) انظر على سبيل المثال [www.unhcr.org/5423f9699.html](http://www.unhcr.org/5423f9699.html).

(٢٠) انظر [www.unhcr.org/pages/4a02afce6.html](http://www.unhcr.org/pages/4a02afce6.html).

جمعها كل من الدول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٥ في المائة، بينما تولت المنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى تقديم البيانات المتعلقة باللاجئين حصريا في النسبة المتبقية من البلدان (١٢ في المائة). وفي عام ٢٠١٣، قدم ما يزيد على ١٨٥ بلدا وإقليما بيانات عن اللاجئين.

٤١ - وعلاوة على ذلك، ينشر المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية إحصاءات عن اللاجئين استنادا إلى تصاريح الإقامة الصادرة في الاتحاد الأوروبي<sup>(٢١)</sup>. وتوفر البلدان والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية أيضا مثل هذه المعلومات، استنادا إلى مصادر شتى، توفر بالتالي درجات متفاوتة من الاكتمال والجودة وحسن التوقيت. ونظرا لمحدودية موارد بعض الدول وقدرتها على جمع البيانات المتعلقة باللاجئين، تقدم المفوضية وشركاؤها الموارد والمساعدة التقنية اللازمة لجمع البيانات. ومع ذلك، يحدث في بعض الأحيان قدر كبير من عدم الاتساق بين الأرقام المنشورة عن البلد نفسه، بما في ذلك في البلدان المرتفعة الدخل التي توجد لديها نظم إحصائية جيدة. وتنتج أوجه عدم الاتساق هذه عادة عن الاختلافات في التعاريف، والتوقيت، والأساليب الإحصائية، بما في ذلك الخلط بين البيانات المتعلقة بتدفق المهاجرين وأعدادهم.

٤٢ - ومن المرجح أن تتوفر لدى البلدان التي توجد بها سجلات جيدة للسكان أفضل البيانات عن اللاجئين وملتمسي اللجوء. ويوجد لدى النرويج، على سبيل المثال، سجل مركزي للسكان منذ ٥٠ عاما. ويتعين على جميع المهاجرين إلى النرويج من غير بلدان الشمال الأوروبي التقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة أو تسجيل أسباب الانتقال للعيش في النرويج. وتُنشر سنويا إحصاءات عن أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء المعاد توطينهم، بما في ذلك طلبات اللجوء المعترف بها والمرفوضة. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة بين الأعداد التي تنشرها النرويج وتلك التي تنشرها المنظمات الدولية. وفي نهاية عام ٢٠١٣، بلغ عدد اللاجئين في النرويج ٤٦٠٣٣ لاجئا وفقا للمفوضية، و ١٨٧٣٤ لاجئا وفقا للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، و ١٣٢٢٠٣ لاجئين وفقا للهيئة النرويجية للإحصاءات.

٤٣ - وتُعزى هذه الفروق جزئيا (على النحو المشار إليه آنفا) إلى اختلاف المنهجيات والتعاريف المستخدمة. وتستند تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى العدد الإجمالي للمتمسكي اللجوء الذين تلقوا ردودا إيجابية على طلبات اللجوء خلال السنوات العشر الماضية<sup>(٢٢)</sup>. بينما تستند تقديرات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية إلى تصاريح

(٢١) انظر [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/statistics/search\\_database](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/statistics/search_database).

(٢٢) تنطبق هذه المنهجية أيضا على عدد من البلدان الأخرى المرتفعة الدخل. وتراجع المفوضية حاليا هذا النهج.



الإقامة السارية المفعول الصادرة لمن يُمنحون صفة لاجئ أو الحماية الثانوية. وفي المقابل، تستند تقديرات الهيئة النرويجية للإحصاءات إلى عدد "مقدمي الطلبات الرئيسيين" - الذي يبلغ ١٧٩ ٥٣٤ شخصا بعد إضافة عدد الأشخاص الذين مُنحوا تصاريح إقامة بسبب العلاقات الأسرية التي تربطهم باللاجئين. وتستند إحصاءات اللاجئين في النرويج إلى البيانات المتعلقة بجميع المهاجرين إلى النرويج، أي البيانات التي تم جمعها منذ عام ١٩٩٠ عن الأسباب الأولى للهجرة إلى النرويج، والبيانات التي تم جمعها منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي والواردة في السجل النرويجي للاجئين، والبيانات المحتسبة على أساس سنة الهجرة وبلد المولد بالنسبة للسنوات السابقة.

٤٤ - ورغم العديد من التحديات المرتبطة بعملية جمع إحصاءات موثوق بها بشأن اللاجئين، فإن جمع البيانات عن المشردين داخليا أكثر صعوبة بدرجة كبيرة. ومن بين الأسباب الرئيسية وراء ذلك غياب سياسات وقوانين وطنية بشأن التشرّد الداخلي في معظم البلدان، والاختلافات القائمة فيما بين البلدان فيما يخص تعريف المشردين داخليا وأساليب تحديدهم وتعدادهم (كأن يقتصر الاعتراف بهم على فترة زمنية محددة، أو مكان بعينه، أو سبب معين للتشرّد)، والمرونة التي تتصف بها تحركات السكان، ومشكلة تأمين الوصول الفعلي إلى المشردين داخليا، والشواغل الأمنية، والأولويات السياسية. علاوة على ذلك، كثيرا ما يكون من الصعب التمييز بين المشردين داخليا والأشخاص الذين انتقلوا داخل البلد لأسباب تتعلق مثلاً بالعمل أو الأسرة أو الإسكان أو التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، قد يُضطر بعض الأشخاص إلى التزوج داخل بلدانهم عدة مرات، مما يطرح تحديات إضافية أمام وضع تقديرات، لا سيما في حالة عدم وجود آلية لتصحيح إحصاءات هذه التحركات.

٤٥ - ويتولى جمع الإحصاءات عن المشردين داخليا ونشرها الحكومات والعديد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة. وتقتصر إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن المشردين داخليا على البلدان التي تتعهد فيها المفوضية هؤلاء الأشخاص بالرعاية، والتي بلغ عددها ٢٤ بلدا في عام ٢٠١٣.

٤٦ - ويُعد مركز رصد التشرّد الداخلي المصدر الرئيسي للمعلومات والتحليلات المتعلقة بالتشرّد الداخلي<sup>(٢٣)</sup>. وهو يقوم برصد وتحليل حالات التشرّد الداخلي الناجمة عن النزاعات

والعنف المعمّم وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية، ويشمل حاليا حوالي ١٦٠ بلدا. ويستخدم المركز مجموعة واسعة النطاق من المصادر الثانوية للمعلومات، بما في ذلك الحكومات الوطنية، والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، كما يستخدم النماذج الرياضية. بيد أن مدى توافر البيانات وموثوقيتها يختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، نظرا لأن الأمر يتوقف على قدرة السلطات الوطنية على جمع معلومات من هذا القبيل ونشرها، وعلى إرادتها في هذا الشأن. ولا تتوفر البيانات المفصلة التي تبين مواقع مجموعات المشردين داخليا وحجمها، فضلا عن تصنيفها بحسب السن ونوع الجنس، سوى في عدد قليل من البلدان.

٤٧ - ومن التحديات الأخرى التي تكتنف الإحصاءات المتاحة للمشردين داخليا أنها عادة ما تشير إلى تقديرات تراكمية للمشردين من الأفراد أو الأسر المعيشية. وليس من السهل التعرف على موعد انتهاء التشرّد أو رصده، ولا يزال يشكل تحديد هوية الأفراد الذين توصلوا إلى حل دائم تحدياً<sup>(٢٤)</sup>.

٤٨ - وتعد الدائرة المشتركة لتحديد سمات المشردين داخليا دائرة مشتركة فيما بين الوكالات تدعم الجهات الفاعلة الدولية والوطنية من أجل جمع البيانات عن حالات التشرّد من خلال عمليات جمع البيانات التعاونية. وعلى وجه الخصوص، تهدف الدائرة إلى سد الثغرات في البيانات المصنفة (حسب الموقع ونوع الجنس والعمر والتنوع)، وتعزيز الاستجابات القائمة على الأدلة لحالات التشرّد في سياق السعي إلى بلوغ حلول دائمة<sup>(٢٥)</sup>.

## سادسا - الأدلة والإحصاءات الحالية

٤٩ - تتوقف الإحصاءات المتعلقة بالمشردين قسرا على التعاريف الخاصة بالوحدات الإحصائية والفئات السكانية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي تعريف المتغيرات والتصنيفات دورا

(٢٤) حسبما ورد في "إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة للمشردين داخليا" (واشنطن العاصمة، المشروع المشترك بين مؤسسة بروكيتز وجامعة بيرن بشأن التشرّد الداخلي، نيسان/أبريل ٢٠١٠)، يمكن اعتبار أن حلا دائما قد تحقق عندما لا يصبح لدى المشردين داخليا أي احتياجات محددة للحماية والمساعدة في ما يتصل بتشريدهم، وعندما يكون بمقدورهم التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز ناتج عن تشرّددهم. ويمكن الاطلاع على ذلك في الموقع: [www.unhcr.org/50f94cd49.pdf](http://www.unhcr.org/50f94cd49.pdf)

(٢٥) انظر الموقع: [www.jips.org](http://www.jips.org)

حاسماً. وبالنسبة للاجئين والمشردين داخليا وملتمسو اللجوء واللاجئين العائدين<sup>(٢٦)</sup>، يجدر الاهتمام بالإحصاءات التالية:

- الاتجاهات الزمنية
- التوزيع حسب العمر ونوع الجنس والوضع العائلي (بما في ذلك، على سبيل المثال، الأطفال غير المصحوبين)
- الأصل العرقي
- الموقع (قد يكون مثلاً مخيماً أو غير ذلك، أو منطقة حضرية أو ريفية، أو منطقة إقليمية)
- الفترة المنقضية منذ الفرار ومنذ إعادة التوطين
- بلد ومنطقة المنشأ
- بلد ومنطقة إعادة التوطين
- اللاجئون المجنسون (الحصول على الجنسية)<sup>(٢٧)</sup>
- عودة اللاجئين أو المشردين داخليا أو إعادة توطينهم
- الإدماج المحلي للاجئين أو المشردين داخليا
- الأحوال المعيشية (بما في ذلك، مثلاً، الإسكان، والمياه، والغذاء، والصحة)
- حالة حقوق الإنسان (مثل العنف بوجه عام، والعنف القائم على نوع الجنس، والحقوق المدنية)
- إدماج اللاجئين والمشردين داخليا (بوسائل منها، على سبيل المثال، الحالة الصحية، والنشاط والتحصيل العلمي، والخدمات، والمشاركة في القوة العاملة، والمهارات اللغوية)

(٢٦) اللاجئون العائدون (العائدون) هم لاجئون سابقون عادوا إلى بلدان منشئهم، إما من تلقاء أنفسهم أو بصورة منظمة، ولكن لم يتم بعد اندماجهم كلياً. وعادة، لا تتحقق عمليات العودة هذه إلا في ظل ظروف آمنة تحفظ كرامة الإنسان.

(٢٧) تنتهي صفة اللاجئ نتيجة للحصول على جنسية جديدة، عملاً بالفقرة ٣ من الفرع جيم من المادة من اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

٥٠ - وبالنسبة للعديد من هذه المواضيع، تحظى كل من أعداد اللاجئين وتدفعاتهم بالاهتمام، حيث تكتنف تحديات مختلفة عملية إعداد الإحصاءات. وتستعصي بعض هذه المواضيع، أكثر من غيرها، على القياس، لا سيما المواضيع الثلاثة الأخيرة.

٥١ - وتتوقف البيانات التي يتعين جمعها وتحليلها ونشرها على الحالة الفعلية واحتياجات المؤسسات التي تطلب هذه المعلومات. وقد تكون البيانات المطلوبة للمساعدة في حالات الطوارئ، على سبيل المثال، مختلفة تماما عن البيانات اللازمة للرصد العام، أو التنمية الطويلة الأجل، أو إيجاد الحلول فيما يتعلق بالتشرد (مثل العودة أو إعادة التوطين). وترد أدناه بعض الأمثلة على مثل هذه الإحصاءات.

٥٢ - وتتغير تدفقات المشردين قسرا من سنة إلى أخرى نتيجة للكوارث والتراعات وغيرها من الحالات التي تشكل خطراً على الحياة. وبوجه عام، انخفض عدد اللاجئين من أعلى مستوى وصل إليه بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما يتراوح بين مليوني وأربعة ملايين لاجئ خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي (وذلك باستثناء اللاجئين الفلسطينيين في إطار ولاية وكالة الأونروا). وابتداء من نهاية السبعينات، زاد هذا العدد مرة أخرى، فبلغ ذروته عند ١٨ مليون لاجئ في عام ١٩٩٢، وانخفض إلى نحو ١٠ ملايين لاجئ في نهاية المطاف. ومع ذلك، بدأ عدد اللاجئين يتزايد مرة أخرى في السنوات الأخيرة، ليصل إلى ١١,٧ مليون لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

٥٣ - واستناداً إلى القياسات المأخوذة في نهاية عام ٢٠١٣، كان أكثر من النصف (٥٣) في المائة من كافة اللاجئين في إطار ولاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من ثلاثة بلدان فقط، وهي: أفغانستان (٢,٥٦ مليون لاجئ) والجمهورية العربية السورية (٢,٤٧ مليون لاجئ) والصومال (١,١٢ مليون لاجئ)<sup>(٢٨)</sup>. واستضافت البلدان النامية نسبة ٨٦ في المائة من اللاجئين حول العالم، وخصوصاً باكستان (١,٦ مليون لاجئ) وجمهورية إيران الإسلامية (٨٥٧ ٤٠٠ لاجئ) ولبنان (٨٥٦ ٥٠٠ لاجئ) والأردن (٦٤١ ٩٠٠ لاجئ)، وذلك في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية (٢٦٤ ٠٠٠ لاجئ) وفقاً لأحد تقديرات المفوضية (فرنسا (٢٣٣ ٠٠٠ لاجئ) وألمانيا (١٨٨ ٠٠٠ لاجئ).

٥٤ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كان حوالي ثلث جميع اللاجئين في إطار ولاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يعيشون في مخيمات ومراكز جماعية. وكان أقل من نصف اللاجئين

(٢٨) <http://www.unhcr-arabic.org/53f044b06.html>

بقليل (٤٧ في المائة) يعيشون في أماكن إقامة فردية، معظمها في المناطق الحضرية. وكان نوع الإقامة غير معروف أو غير واضح بالنسبة لنحو خمس اللاجئين (١٩ في المائة).

٥٥ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٣ أيضاً، كانت وكالة الأونروا قد سجلت حوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني. وقد كانوا يقيمون في الأردن (مليوناً لاجئ) وقطاع غزة (١,٢ مليون لاجئ) والضفة الغربية (٧٥٤ ٠٠٠ لاجئ) و الجمهورية العربية السورية (٥١٧ ٠٠٠ لاجئ) ولبنان (٤٤٧ ٠٠٠ لاجئ)<sup>(٢٩)</sup>.

٥٦ - كما أن السلسلة الزمنية المتاحة للأشخاص المشردين داخلياً من جراء النزاع أو الحرب هي أقصر بكثير من السلسلة المتاحة للاجئين. وتتوافر البيانات ابتداءً من عام ١٩٨٩ فقط، حيث قُدِّرَ العدد بنحو ١٦,٥ مليون شخص حول العالم. وفي أعقاب التقلبات الكبيرة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، ازداد عدد المشردين داخلياً بشكل ملحوظ وفقاً لمركز رصد التشرّد الداخلي، حيث بلغ ٣٣,٣ مليون لاجئ في نهاية عام ٢٠١٣، وهو أعلى رقم مسجل<sup>(٣٠)</sup>. ويأتي ثلثا جميع الأشخاص المشردين داخلياً الذين رصدتهم المركز وأبلغ عنهم من خمسة بلدان فقط متضررة من النزاعات، وهي: الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكولومبيا ونيجيريا.

٥٧ - وكان حوالي ٨,٢ ملايين شخص يعدون من المشردين داخلياً الجدد في عام ٢٠١٣، وهو ما مثل زيادة قدرها ٢٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، تشير تقديرات مركز رصد التشرّد الداخلي إلى أن ٢٢ مليون شخص كانوا من المشردين حديثاً خلال عام ٢٠١٣ نتيجة للكوارث الناجمة عن الظواهر المناخية والمتعلقة بالأخطار الجيوفيزيائية من قبيل الفيضانات والعواصف والزلازل والثورات البركانية وحرائق الغابات.

## سابعاً - الطريق إلى الأمام

٥٨ - يمكن تحقيق الكثير من الفوائد من خلال تحسين التنسيق الدولي المتمركز حول الإحصاءات المتعلقة بالمشردين قسراً، مما يتيح تحقيق جودة عالية فيما يخص الإحصاءات الرسمية. ويتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية. وفي حين من المتوقع أن تواصل المنظمات الدولية قيادة عملية جمع

(٢٩) [www.unrwa.org/sites/default/files/2014\\_01\\_uif\\_-\\_english.pdf](http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_uif_-_english.pdf)

(٣٠) <http://www.internal-displacement.org/global-figures>

الإحصاءات بخصوص اللاجئين والمشردين داخليا وتصنيفها ونشرها، فإن زيادة مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية في بعض هذه الأنشطة سوف يعود بالنفع على الجميع.

٥٩ - ويسلط هذا التقرير الضوء على التحديات التي تواجهها مختلف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بقياس حجم السكان المشردين قسرا، بما في ذلك بعض الخصائص التي تنفرد بها هذه العملية. وسيساعد النظر في هذا التقرير في الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية المكاتب الإحصائية الوطنية وكذلك المنظمات الإحصائية الدولية في تحسين فهمها لتلك التحديات. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى مناقشة الملاحظات التالية:

- لا يوجد حاليا أي منتدى أو مناسبة يمكن أن تيسر المناقشة التي تدور حول الإحصاءات المتعلقة بالمشردين قسرا. ومن شأن عقد مؤتمر دولي أو حلقة دراسية دولية، بغرض تقييم أحدث ما تم التوصل إليه فيما يخص هذه الإحصاءات، أن يكون مفيدا في هذا الصدد. ومن شأن مؤتمر من هذا القبيل أن يضم خبراء من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمكاتب الإحصائية الوطنية، وأن يخدم ثلاثة أغراض.
- أولاً، سيجتمع هذا المؤتمر بين الجهات الفاعلة الرئيسية العاملة في هذا المجال، ومن ثم سيتيح لها بيان التحديات الحاسمة التي تواجه وضع إحصاءات دقيقة وموثوقة وذات مصداقية بشأن اللاجئين وملتزمي اللجوء والمشردين داخليا. وتتسم المناقشة بأهمية خاصة بالنسبة لمدى توافر ونوعية مصادر البيانات الوطنية مقابل المصادر الدولية، وكذلك التحديات المنهجية (فيما يتصل، على سبيل المثال، بأخذ العينات، بما في ذلك الافتقار إلى إطار لأخذ العينات في العديد من الحالات).
- ثانيا، سيحدد هذا المؤتمر التحديات التي تتطلب إجراءات عاجلة بصفة خاصة، ثم يعمل على ترتيب أولوياتها من أجل متابعتها. وثالثا، من شأن هذا التجمع أن يتيح استكشاف أفضل وسيلة لدمج إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا في إطار نظام إحصائي وطني. وستضطلع النرويج والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بدور قيادي في تنظيم هذا المؤتمر، على أن يحدّد موعد ومكان انعقاده بدقة. وستقدّم استنتاجاته، بما في ذلك لمحة عامة عن الإجراءات المقترحة، إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٦ أو ٢٠١٧.
- بالإضافة إلى ذلك، يلزم الأوساط الإحصائية توصيات دولية بشأن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا، على غرار التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الهجرة.

ويمكن أن يضع التوصيات مجموعة خبراء من المنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية العاملة في هذا المجال.

- هناك حاجة إلى وضع كتيب أو معيار إحصائي ينطبق على حالات التشريد القسري، بما في ذلك احتمال وضع نماذج عامة لجمع بيانات عن اللاجئين والمشردين داخليا عن طريق التعدادات السكانية أو الدراسات الاستقصائية أو غير ذلك من الأدوات.
- يلزم إجراء المزيد من التحليل والبحث في مجالات من قبيل قياس مدى إدماج اللاجئين، بما في ذلك وضع المؤشرات ذات الصلة.
- ينبغي توشي تحسين التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية بشأن التشريد القسري، وتعزيزه.
- أخيرا، ينبغي أن تقدم الوكالات الدولية والخبراء الوطنيين المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرة البلدان على جمع بيانات عن المشردين قسرا. وتشمل هذه المساعدة كل من المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التي تقوم بجمع إحصاءات عن هاته الفئات.

## ثامنا - نقاط للمناقشة

٦٠ - اللجنة الإحصائية مدعوة لمناقشة الطريق المقترح إلى الأمام والموافقة عليه على النحو المبين في الفصل السابع أعلاه، ولا سيما بشأن ما يلي:

- تنظيم مؤتمر عن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا، من شأنه أن يجمع بين المنظمات الدولية والخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والأوساط البحثية
- بيان الكيفية التي يمكن بها للجنة الإحصائية أن تسهم، استنادا إلى نتائج المؤتمر الدولي، في صياغة توصيات دولية أفضل بشأن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا
- قيام الجهات المنظمة بإبلاغ اللجنة الإحصائية بالخطوات العملية والأولويات التالية، سواء في دورتها السابعة والأربعين أو دورتها الثامنة والأربعين.